نعم وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريّ َته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد ورد وصفا على المحلّ الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكّ َره ومؤنثه وواحده وجماعته قبيحا ولا مستكرها أعنى ضيفة وخَصْمة وأضيافا وخصوما وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة قال ا تعالى : (وَهَلْ أتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إذْ تسَوّ َرُوا المِحْرَاب) .

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك لمّ َا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ألا ترى أنك إذا أنثّ َت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقيّة التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نقضا للغرض أو كالنقض له . فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنّ َثا أو مجموعا .

وممّا جاء من المصادر مجموعا ومعمَلا أيضا قوله : .

(مواعيد عُرْقوب أخاه بيثرِبِ ...) .

و (بيَتْرَبِ) .

ومنه عندي قولهم : تركته بملاحِس البقر أولادها . فالملاحس جمع مَلْحَس ولا يخلو أن يكون مكانا أو مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لأنه قد عمل